

نحزن بحاجة إلى تحسين أدائنا

موجز سياساتي من أجل تعزيز القوانين
واللوائح لحماية الأطفال في حالات الكوارث

لملخص

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هو أكبر شبكة إنسانية تطوعية في العالم. فمن خلال 192 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لدينا في جميع أنحاء العالم، نحن نصل في كل مجتمع إلى 160.7 مليون شخص سنوياً من خلال الخدمات طويلة الأجل وبرامج التنمية، بالإضافة إلى 110 مليون شخص من خلال برامج الاستجابة للكوارث والإنعاش المبكر. نحن نعمل قبل، وأثناء وبعد حدوث الكوارث وحالات الطوارئ الصحية لتلبية احتياجات الأشخاص الضعفاء وتحسين حياتهم. نحن نقوم بذلك بكل حياد فيما يتعلق بالجنسية، والعرق، والجنس، والمعتقدات الدينية، والطبقة والآراء السياسية.

بفضل استراتيجية 2030 التي توجهنا - خطة عملنا الجماعية لمعالجة التحديات الإنسانية والإنمائية الرئيسية لهذا العقد - نحن ملتزمون بإنقاذ الأرواح وتغيير العقليات.

تكمّن قوتنا في شبكتنا التطوعية، وخبرتنا المجتمعية واستقلاليتنا وحيادنا. نحن نعمل على تحسين المعايير الإنسانية، باعتبارنا شركاء في التنمية، والاستجابة للكوارث. نحن نقنع صانعي القرار بالعمل في جميع الأوقات لمصلحة الأشخاص الضعفاء. والنتيجة: نحن نتيح وجود مجتمعات صحية وآمنة، ونقلل من نقاط الضعف، ونعزز المرونة، وندعم ثقافة السلام حول العالم.

© الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف،

يمكن الاستشهاد بأي جزء من هذا المنشور، أو نسخه، أو ترجمته إلى لغات أخرى أو تكييفه لتلبية الاحتياجات المحلية دون إذن مسبق من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بشرط ذكر المصدر بوضوح.

يجب توجيه طلبات النسخ للاستخدام التجاري إلى أمانة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي: secretary@ifrc.org.

كل الصور المستخدمة في هذه الدراسة تملك حقوق الطبع والنشر الخاصة بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ما لم يذكر خلاف ذلك.

صور الغالف: الصومال

طريق كربت 17 بوتيه-ساكونيكس
1209 جنيف، سويسرا

رقم الهاتف: +41 22 730 4222

رقم الفاكس: +41 22 730 4200

البريد الإلكتروني: secretariat@ifrc.org

الموقع الإلكتروني: www.ifrc.org

نحن بحاجة إلى تحسين أدائنا: موجز
سياساتي من أجل تعزيز القوانين واللوائح
لحماية الأطفال في حالات الكوارث

تابعونا:



المقدمة

مع التقدم الكبير المحرز لتحسين حماية الأطفال، ومشاركتهم وبقائهم في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من كافة أوجه التقدم، لا يزال العنف، وسوء المعاملة والاستغلال في الكوارث واقعاً راسخاً وضاراً للغاية للأطفال.

ويزداد هذا القلق عندما ندرك أنّ الأطفال يشكّلون حوالي نصف الأشخاص المتضررين من الكوارث. ففي العام 2018 وحده، كان ما يقارب 50 مليون طفل بحاجة إلى الحماية في حالات الكوارث.

مع ارتفاع درجة حرارة كوكبنا، تزداد الكوارث، بما في ذلك الفيضانات، والحرائق، والجفاف، وانعدام الأمن الغذائي، والتحرّكات السكانية وأزمات الصحة العامة، ويتسع نطاقها وتصبح أكثر تواتراً. بالتالي أصبحت الحاجة لحماية الأطفال أكثر إلحاحاً. ومع ذلك، فإنّ استثمارنا في حماية الأطفال على الصعيد العالمي هي غير كافية. نحن نفشل في تطبيق النظم اللازمة. فالبلدان لا تمتلك آليات لحماية الأطفال مدمجة في قوانين ونظم الكوارث الخاصة بها. نحن بحاجة إلى تحسين أدائنا من أجل حماية الأطفال في حالات الكوارث بشكل صحيح. نحن بحاجة إلى تطبيق نهج تحويلي.

يسعى هذا الموجز السياساتي، «نحن بحاجة إلى تحسين أدائنا»، إلى تحسين المعرفة والأدلة لتعزيز عناصر حماية الأطفال ضمن القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث. على وجه التحديد، تدعو هذه الدراسة الحكومات ووكالات مواجهة الكوارث إلى مواجهة نقص الاهتمام، والنظم والاستثمار غير الكافي في مجال حماية الأطفال والاعتراف بعواقب الكوارث - بما في ذلك تلك التي تتأثر بشكل متزايد بتغير المناخ - على الفتيات والفتيان حول العالم.

وللمضي قدماً، من الضروري توافر قوانين ولوائح محلية تمكّن الأطفال من العيش بأمان. ينقلنا هذا النهج بالتالي من التركيز على الاستجابة إلى التركيز على الوقاية، الأمر الذي تشتد الحاجة إليه. كما أنّه يشدد على مسؤولية الحكومات في ضمان تطبيق النظم وتوفير الأموال الكافية. يوفر هذا النهج أيضاً الوضوح كجزء من التأهب للكوارث حول ما هو مطلوب، ومن المسؤول، وما هي المعايير التي يجب تطبيقها لحماية الأطفال.

إنّ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية، من خلال متطوعينا المحليين المنتشرين في كل أنحاء العالم، على استعداد لدعم الحكومات لمواصلة السعي لتحقيق المصالح الفضلى لكل طفل متضرر من كارثة؛ لحماية الأطفال بشكل أفضل؛ ومكافحة عواقب تغير المناخ. حان الآن وقت العمل. دعونا نتعاون لتحقيق ذلك.

جاغان تشاباغين،

الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

الملخص التنفيذي

- 1 يتعرض الأطفال لخطر أعلى من الفئات العمرية الأخرى التي تواجه العنف، وسوء المعاملة، والإهمال والاستغلال في حالات الكوارث، بما في ذلك الكوارث الناجمة عن تغير المناخ. فغالباً ما تَعَوَّق الكوارث حصول الأطفال على التعليم، والرعاية الصحية، وتسجيل الميلاد -وغيرها من الخدمات الحكومية الهامة. يمكن تقليل كافة هذه المخاطر من خلال أنشطة تأهب محددة قبل وقوع كارثة.
- 2 في حين أنَّ القانون الدولي لا يشير صراحةً إلى حماية الأطفال في حالات الكوارث، فقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان حقوقاً تنطبق على كافة حالات الأزمات وتتعلق بأهم فجوات الحماية التي يواجهها الأطفال في حالات الكوارث. وينطبق ذلك على شرط اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بالأطفال وفقاً لمبدأ «مصلحة الطفل الفضلى». كما أنَّ اتفاقية حقوق الطفل تركز حق كل طفل في التعبير عن آرائه وتطلب إعطاء هذه الآراء الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه.
- 3 ستحدد مختلف السياقات الوطنية والتقاليد القانونية ما إذا كانت الأدوات التشريعية، أو التخطيطية أو تلك المتعلقة بالسياسات (أو مزيج من الثلاثة) هي الأنسب لضمان تحقيق أهداف حماية الأطفال. ونظراً لأنَّ المتخصصين في مجال إدارة الكوارث غالباً ما يأتون إلى عملهم دون توجيه واضح بشأن حقوق الأطفال والاحتياجات الخاصة في حالات الكوارث، يمكن بسهولة التغاضي عن هذه المسائل. يتم بالتالي تشجيع مشرعي القوانين وصانعي السياسات بشدة على ضمان إضفاء الطابع الرسمي على التدابير والمسؤوليات المتعلقة بحماية الأطفال ونشرها بشكل مناسب لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.
- 4 بالإضافة إلى ذلك، يتم تشجيع مشرعي القوانين وصانعي السياسات على النظر في النهج المستجيبة للاعتبارات الخاصة بالجنس، بدلاً من النهج التي لا تراعى الاعتبارات المتعلقة بالنوع الجنس، على أن تتكيف بشكل أفضل مع الاحتياجات المتنوعة المتعلقة بالاعتبارات الجنسية. ومن أجل تلبية مصالح الأطفال الفضلى، يجب أن تعكس القوانين والسياسات المتعلقة بالأطفال أيضاً الاحتياجات المتنوعة للأطفال من مختلف الأعمار ومختلف القدرات.
- 5 استجابةً لطلبات الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الواردة في قرارات المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تتمتع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بقدرة متزايدة على دعم الحكومات في جمع التعليقات من المجتمعات، ونشر رسائل التأهب للكوارث وتنفيذ أنشطة حماية الأطفال، فضلاً عن دعم مشرعي القوانين وصانعي السياسات المهتمين في تصميم القوانين، والسياسات والخطط التي تعزز حماية الأطفال في حالات الكوارث.

الخلفية والاستنتاجات الأساسية

1 تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال عدة وسائل، بدءاً من دراسة مجمعة من عدة بلدان خاصة بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن القانون والتأهب للكوارث والاستجابة لها. يتضمن ذلك مراجعات عن طريق الإحصائيات لعينة من 20 بلد من جميع أنحاء العالم.¹ وتم تحديد مزيد من الأدلة من خلال مراجعة الأدبيات؛ دراسات حالات متعمقة في البرازيل، والفلبين وأوغندا؛ ومقابلات مع خبراء فنيين من منظمات أكاديمية، وحكومية، وتابعة للأمم المتحدة وغير حكومية. وقد شارك ما مجموعه 727 شخصاً في هذه الدراسة، من بينهم 438 من الإناث و289 من الذكور. أما الأطفال، فهم يمثلون 260 من إجمالي المشاركين. وتشير النتائج إلى أن معظم الدول التي تمت مراجعتها لديها أطر قانونية ومؤسسية عامة تعالج المخاطر المتعلقة بحماية الأطفال خلال وقت السلم. ومع ذلك، فإن دولتين فقط من الدول التي تمت مراجعتها - البرازيل والفلبين - لديهما قوانين أو سياسات تعالج على وجه التحديد المخاطر المتزايدة التي يتعرض لها الأطفال أثناء الكوارث.²



2 غالبية المتضررين من العديد من الكوارث هم من الأطفال.³ في الواقع، أعلنت الأمم المتحدة أن الأطفال هم المجموعة الأكثر تضرراً من الكوارث في كل عام.⁴ ففي العام 2018، كان حوالي 50 مليون طفل بحاجة إلى الحماية في السياقات الإنسانية.⁵ ومع ذلك، غالباً ما يُستبعد الأطفال من أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.⁶



3 تشمل أكبر المخاطر التي يتعرض لها الفتيان والفتيات في حالات الكوارث: العنف الجسدي، والجنسي والنفسي؛ إهمال إصابات؛ الممارسات الضارة بما في ذلك زواج الأطفال المبكر والقسري؛ الضيق النفسي والاجتماعي والاضطرابات النفسية؛ ارتباط الأطفال بالصراعات المسلحة والجماعات المسلحة؛ عمالة الأطفال؛ سوء التغذية؛ الاتجار؛ فقدان التعليم؛ يصبحون غير مصحوبين ومنفصلين عن ذويهم.⁷ بالإضافة إلى ذلك، تظهر الأبحاث أن أصوات الأطفال لا تُسمع في كثير من الأحيان ولا تؤثر على عملية صنع القرار الإنساني.⁸



1 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. (2019). القانون والتأهب والاستجابة للكوارث: التقرير التوليقي متعدد البلدان. <https://media.ifrc.org/ifrc/document/law-disaster-preparedness-response-multi-country-synthesis-report/>.

2 المرجع السابق، بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التشريع الكولومبي ينص على أن للأطفال الحق في الحماية من المخاطر والعواقب الناجمة عن الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى ويمكن وكالات إدارة الكوارث من اتخاذ التدابير المناسبة لحماية حقوق الأطفال.

3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2014). تقرير الاتجاهات العالمية لعام 2013.

4 بيفيرباوم، ب.، بيفيرباوم، ر.ل.، وفان هورن، ر.ل. (2018). إشراك الأطفال في الحد من مخاطر الكوارث: أهمية المشاركة. المجلة الأوروبية لعلم الصدمات النفسية، 2018، 9(2)sup2. <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5804784/>.

5 تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني. (2019). غير محمي: أزمة التمويل الإنساني لحماية الأطفال. <https://alliancecpa.org/en/child-protection-online-library/unprotected-crisis-humanitarian-funding-child-protection>.

6 موزيندا-مودايانفو، س. (2016). مراجعة مشاركة الأطفال في الحد من مخاطر الكوارث. جامبيا: مجلة دراسات مخاطر الكوارث، 8(1).

7 مجموعة عمل حماية الأطفال. (2012). المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني.

8 جيري، أ. (نسخة). (2005). بعد إطفاء الكاميرات - الأطفال في الكوارث (النسخة الثانية). لندن: الخطة الدولية.

4 يؤدي تغير المناخ إلى كوارث أكثر تواتراً متعلقة بالطقس.⁹ وهذا الأمر له آثار مباشرة على الأطفال. في الوقت الحالي، يعيش أكثر من نصف مليار طفل في مناطق عرضة بشكل كبير لحدوث الفيضانات ويعيش حوالي 160 مليون طفل في مناطق تكون فيها شدة الجفاف عالية أو عالية جداً. تأثر الأطفال الفقراء والمحرومون بشكل غير متناسب بالكوارث الإنسانية التي حدثت في العام الماضي - بما في ذلك الكوارث المدمرة المرتبطة بتغير المناخ بشكل خاص في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ.¹⁰ وتشير التقديرات إلى أن 175 مليون طفل إضافي سيتأثرون بالكوارث المتعلقة بالمناخ في كل عام.¹¹ كما يمكن للكوارث المتعلقة بتغير المناخ أن تعطل نظم حماية الأطفال وتزيد من حدة التوترات والصراعات الموجودة من قبل، مما يجعل الأطفال عرضة للعنف، وسوء المعاملة، وعمالة الأطفال، والاتجار وغير ذلك من أشكال الاستغلال.¹²



5 هناك أدلة متزايدة على أن النساء والفتيات، مقارنة بالرجال والفتيان، هن أكثر عرضة لخطر التعرض للعديد من الآثار الثانوية أو غير المباشرة التي تنشأ عن الكوارث،¹³ بما في ذلك العنف، والضغط من أجل تزويجهن كأطفال أو إرغامهن على الزواج، وفقدان أو الحد من فرص التعليم. يعود ذلك إلى تقاطع لديناميكيات النفوذ. ونتيجة لذلك، قد يعانين من «كارثة مزدوجة». قد تكون هذه الآثار الثانوية «الكارثة» الحقيقية للنساء والفتيات. وتعود هذه المخاطر إلى المعايير الاجتماعية التي تؤدي إلى عدم حصول الفتيات على الأصول أو السيطرة عليها، بما في ذلك الموارد اللازمة للتعامل مع الكوارث. وتشمل هذه الأصول المعلومات، والتعليم، والصحة والثروة. وتعد عدم المساواة في الحياة اليومية، وليس فقط في أوقات الكوارث، هي ما يزيد من المخاطر ويقلل فرص الحياة للنساء والفتيات. وبالتالي، فإن العمل عبر العلاقة بين الجنسين - الكوارث - التنمية هو المفتاح لخلق التغيير الدائم والمرونة.¹⁴



6 في حين أن المخاطر التي يتعرض لها الأطفال عالية ويمكن أن تؤثر على نموهم الصحي في الوقت الحاضر وعلى مدى سنوات أو عقود على حد سواء، لا يزال التمويل لحماية الأطفال من العنف، وسوء المعاملة والاستغلال في الكوارث ضئيلاً، حيث يبلغ متوسط حصته 0.5 في المائة فقط من إجمالي التمويل الإنساني.¹⁵ على سبيل المثال، في العام 2018، تم إنفاق 3 دولارات أمريكية فقط في المتوسط لكل طفل بحاجة إلى الحماية لمدة عام كامل.¹⁶



9 صندوق النقد الدولي. (2017). التوقعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر 2017، البحث عن النمو المستدام: الانتعاش قصير المدى، التحديات طويلة المدى. <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2017/09/19/world-economic-outlook-october-2017#Chapter3>

10 منظمة الأمم المتحدة للطفولة. (2017). التقرير السنوي لعام 2016. https://www.unicef.org/publications/files/UNICEF_Annual_Report_2016.pdf

11 أنقذوا الأطفال. (2007). إرث الكوارث: تأثير تغير المناخ على الأطفال. <https://resourcecentre.savethechildren.net/node/3986/pdf/3986.pdf>

12 بيارتليت، س. (2008، أكتوبر). تغير المناخ والأطفال الحضريون: التأثيرات والآثار المترتبة على التكيف في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. البيئة والتحضر، 20(2)، 509-510؛ مجموعة الحماية العالمية. (بدون تاريخ). تعزيز الحماية في الاستجابة للكوارث الطبيعية: الأطفال. www.globalprotectioncluster.org/en/tools-and-guidance/essential-protection-guidance-and-tools/protection-in-natural-disasters-essential-guidance-and-tools.html

13 المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش. (2008). المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الانتعاش بعد الكوارث. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/DRGS_gender_equality_WEB.pdf

14 وزارة التنمية الدولية. (2013). النساء، والفتيات والكوارث. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/236656/women-girls-disasters.pdf

15 تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني. (2019). أزمة التمويل الإنساني لحماية الأطفال <https://alliancecpa.org/en/child-protection-online-library/unprotected-crisis-humanitarian-funding-child-protection>

16 المرجع السابق.

الفلبين: قانون الجمهورية 10821 أو قانون الحماية والإغاثة للأطفال، القسم 2

تُعلن بموجب هذا القانون سياسة الدولة لحماية الحقوق الأساسية للأطفال قبل، وأثناء وبعد حدوث الكوارث وغيرها من حالات الطوارئ عندما يكون الأطفال عرضة لتهديد أو خطر شديد بسبب الظروف التي تؤثر على بقائهم ونموهم الطبيعي. وباعتبارها مسترشدة بمبادئ البقاء والتنمية، ومشاركة الأطفال، وبما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، فضلاً عن ميثاق الأطفال لمخاطر الكوارث والحد منها، والمعايير الدنيا للأطفال في العمل الإنساني، يجب أن تضع الدولة وتنفذ برنامج عمل شامل واستراتيجي لتزويد الأطفال والأمهات الحوامل والمرضعات المتضررين من الكوارث وغيرها من حالات الطوارئ بأقصى قدر من الدعم والمساعدة اللازمة للانتعاش الفوري والحماية من كافة أشكال العنف، والقسوة، والتمييز، والإهمال، وسوء المعاملة، والاستغلال وغيرها من الأعمال التي تضر بمصالحهم، وبقائهم، ونموهم ورفاههم.



التوصيات: ما نحن بحاجة إليه لتحسين أدائنا

ملخص التوصيات: ما نحن بحاجة إليه لتحسين أدائنا

من أجل تلبية مصالح الأطفال الفضلى بشكل أفضل في حالات الكوارث وتعزيز حمايتهم من العنف، وسوء المعاملة، والإهمال والاستغلال، يمكن اتخاذ سلسلة من الإجراءات. تعترف هذه التوصيات بأن هناك تعقيداً ومجموعة متنوعة من الأطر الوطنية لحماية الأطفال وأن النهج يجب أن تكون ذات صلة محلياً. وستساعد التوصيات الحكومات على ضمان التنفيذ المحلي لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في مثل هذه السياقات ويمكن دعمها من قبل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والشركاء الآخرين، عند الحاجة.

1. تحسين محتوى القوانين المحلية لحماية الأطفال

يوصى بأن تُراجع الحكومات القوانين، واللوائح والسياسات المحلية الوطنية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، من أجل تعزيز جوانب حماية الأطفال بالوسائل الأكثر ملاءمة. ويوصى بأن تكون هذه المراجعات شاملة لتوقعات كافة الوزارات والهيئات ذات الصلة ومستويات الحكومة فضلاً عن الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. يجب أن تأخذ الإجراءات في الاعتبار مختلف احتياجات الأطفال، بما في ذلك الفتيات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتهدف إلى مشاركة جادة للأطفال طوال الوقت.

فيما يتعلق بالمحتوى، تم اقتراح الاعتبارات التالية ذات الأولوية:

- (أ) يجب أن تضمن القوانين، اللوائح و/أو السياسات ذات الصلة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأطفال في حالات الكوارث على أساس مصالح الأطفال الفضلى والاستجابة للاعتبارات المتعلقة بالعمر، والجنس والاحتياجات الخاصة.
- (ب) يجب تكليف الوزارات والوكالات ذات الصلة التي تعمل مع الأطفال بتطوير خطط طوارئ للكوارث تغطي حماية الأطفال بالكامل قبل، وأثناء وبعد وقوع الكارثة؛ كما يجب توفير موارد كافية في الميزانية لإنجاز الخطط.
- (ت) يجب أن تكون الوزارة، أو الوكالة المختصة أو أي هيئة أخرى ذات صلة مسؤولة عن إجراء التخطيط لحماية الأطفال وتنسيقه أثناء الكوارث.
- (ث) يجب إدراج الاهتمام بقضايا حماية الأطفال في القوانين، واللوائح والسياسات ذات الصلة المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث، فضلاً عن التخطيط والتنفيذ لبناء القدرة على مواجهة الكوارث، وتقييم مخاطر الكوارث، والحد من المخاطر، والتأهب، وتقييم الاحتياجات، والاستجابة، والإنعاش وإعادة الإعمار. يجب الرجوع إلى الأحكام الدستورية و/أو الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية الأطفال واستيرادها، كجزء من القوانين والسياسات المحلية.
- (ج) يجب التكليف بجمع وتحليل البيانات المصنفة بحسب العمر، والجنس والاحتياجات الخاصة كجزء من تقييم المخاطر، وتقييم الاحتياجات، وآثار الكوارث (الوفاة، الإصابة، الاتجار، التبنّي، العنف، وما إلى ذلك)، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ، وتخصيص مساعدات الإنعاش وإعادة الإعمار، والاستجابة.
- (ح) يجب الاستلزام، حسب الاقتضاء، من المعايير الدنيا لتحالف حماية الطفل في العمل الإنساني وذلك لحماية الأطفال في الحالات الإنسانية ١٧. أما العناصر الرئيسية التي يجب أن تكون بشكل خاص ذات صلة بصانعي السياسات والقوانين المحلية فهي تتعلق بنظم حماية ومساعدة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم؛ تقديم الخدمات للناجين من العنف الجنسي والجنساني (القائم على النوع) والاتجار وتمكين الوصول إليها؛ التبنّي؛ تسجيل الميلاد والوثائق الأساسية الأخرى؛ الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي؛ الوصول إلى التعليم والاستئناف الفوري للخدمات التعليمية؛ وآليات للأطفال للمشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم وتقديم ملاحظات حول تلك الآليات. يجب أن يكون محتوى القوانين المحلية لحماية الطفل مستجيباً للعمر، والجنس والاحتياجات الخاصة وأن يشمل حقوق الصحة الجنسية والإنجابية.

2. اتخاذ نهج منسق، ومتعدد المستويات ومتكرر لتنفيذ القوانين المحلية التي تنطوي على حماية الطفل

يمن أجل إنشاء قوانين محلية فعالة لحماية الطفل، من المهم أن تضع الحكومات نهجاً منسقة ومتعددة المستويات تشمل دعم الحكومة المحلية، والجهات المستجيبة للكوارث والمجتمعات المحلية لاتخاذ إجراءات التأهب المناسبة لظروفهم المحلية، فضلاً عن فرصة لتقديم ملاحظات حول النظم الوطنية.

(أ) تحسين التنسيق من قبل الحكومة عبر الوزارات والوكالات ذات الصلة، مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعند الاقتضاء، مع الشركاء الدوليين فيما يتعلق بحماية الأطفال في التأهب للكوارث والاستجابة لها.

(ب) ضمان اتباع نهج متعدد المستويات يتضمن تنسيق السلطات الوطنية مع الحكومات المحلية، وحسب الاقتضاء، السلطات التقليدية. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً التعاون وتبادل الدروس والخبرات مع الهيئات الإقليمية على المستوى الإقليمي.

(ت) تدريب الهيئات المستجيبة للكوارث والمجتمعات المحلية على المتطلبات القانونية لحماية الأطفال.

(ث) ضمان تخصيصات في الميزانية للاستجابة ولزيادة الوعي، والتدريب، والتخطيط، والمراقبة والتقييم فيما يتعلق بتدابير حماية الأطفال ضمن أنظمة القوانين المحلية على المستويين الوطني والمحلي.

المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الاستقلالية تتمتع الحركة بالاستقلالية. يجب على الجمعيات الوطنية، في حين أنَّ الجهات المساعدة لحكوماتهم في المجالات الإنسانية يخضعون لقوانين بلدانهم، أن يحافظوا دائماً على استقلاليتهم حتى يتمكنوا في كافة الأوقات من التصرف وفقاً لمبادئ الحركة.

الخدمة التطوعية هي حركة إغاثة طوعية لا تدفعها بأي شكل من الأشكال الرغبة في تحقيق الأرباح.

الوحدة يمكن أن يكون هناك جمعية واحدة فقط للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في أي بلد. يجب أن تكون مفتوحة للجميع. وعليها أن تواصل عملها الإنساني في جميع أنحاء أراضي هذا البلد.

العالمية إنَّ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تتمتع فيها كل المجتمعات بوضع متساو وتتشارك مسؤوليات وواجبات متساوية في مساعدة بعضها البعض، هي منتشرة في جميع أنحاء العالم.

الإنسانية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الناشئة عن رغبة في تقديم المساعدة دون تمييز للجرى في ساحة المعركة، بصفتها الدولية والوطنية، تسعى إلى منع وتخفيف المعاناة الإنسانية أينما وجدت. هي تهدف إلى حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان. كما أنَّها تعزز التفاهم المتبادل، والصداقة، والتعاون والسلام الدائم بين جميع الشعوب.

الحياد لا تميز بين الجنسية، أو العرق، أو المعتقدات الدينية، أو الطبقة أو الآراء السياسية. هي تسعى إلى تخفيف معاناة الأفراد، مسترشدةً فقط باحتياجاتهم، وإعطاء الأولوية لحالات الشدة الأكثر إلحاحاً.

عدم الانحياز من أجل التمتع بثقة الجميع، لا يجوز للحركة الانحياز لأي طرف في الأعمال العدائية أو الانخراط في أي وقت في خلافات ذات طبيعة سياسية، أو عرقية، أو دينية أو أيديولوجية.

تاي عمجل يلودل داحتال اةيؤر لثمتت
ماهلا ي ف رمحلال لالهلاو رمحلال بيلصل
لاكشأة فاك زي زعتو ليهستو ،عيجشتو
اهب موقت ي تال اةي ناسنإل اةطشنأل
تاقوال اعي مج ي ف اةي ن طول تاي عمجل
ةي ناسنإل اةاناعمل ا في فختو عنم فدهب
ةمارك ىلع ظافحل ا ي ف اةمهاسمل ا يلاتلابو
ملاعل ا ي ف امهزي زعتو مالسل او ناسنإل